بيـان

وفد الجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة – نيويورك

يلقيه

السكرتير الأول قصي الضحاك

أمام

اللجنة السادسة

في إطار البند المعنون "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة"

يرجى متابعة النص خلال الإلقاء **نيويورك – 2014/10/14**

السيد الرئيس،

أتوجه إليكم ولأعضاء المكتب، مجدداً، بالشكر على جهودكم،

وينضم وفد بلادي إلى البيان الذي ألقاه ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

ويود وفد بلادي إبداء بعض الملاحظات بصفته الوطنية.

السيد الرئيس،

حَمَلَ ميثاق الأمم المتحدة بين طياته آمال شعوب الأمم المتحدة في إحلال السلام العالمي وتجنب ويلات الحروب ومآسيها، وقد مثّل الميثاق بما يتضمنه من مبادئ جوهرية وأهداف نبيلة، وبما ينشئه من هيئات وآليات، حجر الزاوية التي يرتكز إليها بنيان القانون الدولي والعلاقات بين الدول.

واليوم، وبعد انقضاء حوالي سبعة عقود على إنشاء الأمم المتحدة، تجد دولنا نفسها أمام فرصة سانحة للنظر في مدى التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالميثاق وبمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة لتلافي الثغرات وتصحيح مواطن الضعف والقصور، ذلك أن الممارسة على مدى العقود الماضية أبرزت الحاجة إلى المزيد من العمل الجاد والصادق لإعلاء مبادئ القانون الدولي وإصلاح بعض طرائق عمل الأمم المتحدة وتفعيل بعضها الآخر بما يمكن الأمم المتحدة من القيام بالدور المناط بها على نحو يكفل فعاليتها ومصداقيتها ونزاهتها.

السيد الرئيس،

تمثل الأوضاع المؤلمة التي تعيشها بعض دول المنطقة العربية، ومنها بلادي، ودول أخرى حول العالم، نتيجةً مباشرة لغياب الالتزام من قبل بعض الدول النافذة وحلفائها بالقانون الدولي وبميثاق الأمم المتحدة والضوابط الناظمة للعلاقات بين الدول. فالدول والشعوب العربية دفعت ولا تزال تدفع ثمن تدخلات عسكرية أجنبية في دول المنطقة لم تفضِ إلا إلى زعزعة استقرار دول أعضاء في الأمم المتحدة وتهديد وحدتها وسلامتها الإقليمية والمساس بسيادتها ونهب وتبديد

ثرواتها وتدمير المكتسبات التنموية لشعوبها علاوة عن الإضرار بالبيئة. كما لا يزال الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة يلقي بظلاله القاتمة على الأمن والسلم الإقليميين والدوليين في ظل دعم مطلق وانحياز معلن من دول نافذة لإسرائيل وعجز من المجتمع الدولي عن فرض الحل العادل لأزمة رافقت الأمم المتحدة منذ نشأتها ولا تزال مستمرة حتى الآن دون حل يلوح في الأفق.

ولسنوات ثلاث واصلت دولٌ أعضاء في الأمم المتحدة، ولا تزال تواصل، انتهاك ميثاق الأمم المتحدة والتدخل الصارخ في الشؤون السورية لتأجيج العنف وعرقلة الحل السياسي والتحريض على الإرهاب وبث النعرات الدينية والطائفية والمذهبية والأفكار التكفيرية الهمجية التي تقوم على رفض الآخر وإلغاءه والتي لا تمت لأي دين ولا للإنسانية بصلة. لقد رأت هذه الدول في الإرهاب الأداة المناسبة لتحقيق أهدافها ومصالحها في بلادي، فبادرت إلى إرسال آلاف المقاتلين الإرهابيين والمرتزقة الأجانب من شتى أنحاء العالم إلى سوريا لاستهداف الدولة السورية ومؤسساتها وبناها التحتية ولإلحاق جميع أنواع الشرور بأبناء الشعب السوري وتعريضه لشتى أنواع المعاملة اللاإنسانية التي اعتقدنا أن البشرية تخلصت من نماذج منها منذ عقود طويلة.

بالرغم من كل ذلك لم نسمع طيلة ثلاث سنوات من الأمم المتحدة صوتاً جماعياً يدعو الدول الداعمة للإرهاب للكف عن انتهاكاتها للميثاق وتهديدها للسلم والأمن الدوليين، فهل كان ينبغي علينا انتظار ثلاث سنوات ومقتل آلاف السوريين وذبح رعايا أجانب لنشهد اعتماد مجلس الأمن للقرارين 2170 و2178؟ وهل سنلمس بشكل فوري تطبيقاً فعالاً لهذين القرارين أم سيضافا إلى مئات القرارات التي اعتمدتها الأمم المتحدة وأحبطت دول بعينها تنفيذها وحفظتها في الأدراج؟ ألم يؤكد الميثاق على أولوية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين أم أن دعم دول للإرهاب هو أمر يمكن التسامح معه ولا يتطلب بالتالي رد المجتمع الدولي الحازم؟

السيد الرئيس،

لا تزال دولٌ أعضاء في الأمم المتحدة تواصل السعي لتطبيق قوانينها الوطنية خارج حدودها، كما تواصل فرض تدابير قسرية أحادية الجانب على شعوب دول أخرى، ومنها سوريا،

بما يؤثر سلباً على حياة المدنيين ورفاههم وتنميتهم ويحد من قدرتهم على تأمين أبسط احتياجاتهم المعيشية.

لقد أكدت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً عدم شرعية هذه التدابير ومخالفتها للقانون الدولي وطالبت بإلغائها بشكل فوري، إلا أن دعوات الأمم المتحدة ذهبت أدراج الرياح وأدارت الدول التي تفرض هذه التدابير ظهرها للمجتمع الدولي وللميثاق وصمّت آذانها عن صوت الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

يجدد وفد بلادي الإعراب عن رفضه لسياسات الهيمنة والانتقائية والازدواجية في المعايير التي يتم انتهاجها من قبل دول نافذة في عدة مناحي. ويؤكد على التسوية السلمية للمنازعات وفقاً للميثاق. ويجدد الوفد السوري دعمه للمقترح المقدم من قبل الاتحاد الروسي وبيلاروسيا والخاص بطلب فتوى من محكمة العدل الدولية حول العواقب القانونية المترتبة عن استعمال القوة المسلحة من قبل دولة أو مجموعة من الدول على نحو يتعارض والميثاق.

ويأمل وفد بلادي أن تمثل الذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة فرصة للتقييم والمراجعة وتلافي الثغرات وعيوب التطبيق وتكريس الالتزام بالميثاق بما يحقق أهداف "الأمم المتحدة" وليس أهداف "دول محددة".

وشكرا السيد الرئيس،